التعاون الدولى فى الميدان الاقتصادى

ردى البادئ الأولية لعلم الاقتصاد بأهمية التعاون بين أفراد الأمة الواحدة وبين أمم العالم المختلفة لكى تتحقق للأفراد وللأمم فوائد « تقسيم العمل » كاملة ؛ إذ يتباين الأفراد فى المواهب وكذلك الأمم تختلف فى مواردها الطبيعية . وكلا الأمرين يستتبع أن يتخصص كل امرئ فيما وهب له فيه أكبر المزايا ، ثم يتبادل نتائج الجميع جهودهم ، فيستمتع أبناء المجتمع الواحد بالمزايا الناجمة عن التخصص وتبادل المنافع ، ويستفيد العالم طراً من فوائد تركيز جهود كل مجتمع من مجتمعاته فى نواحى النشاط الاقتصادى التى يتوافر له فيها ميزات خاصة ، ثم تتبادل المنافع أيضاً بين دول العالم بما يحقق لها أكبر قسط من الرفاهية .

هذه هى أوليات مبادئ الاقتصاد . ولاشك فى أنه لو توافر لدى بلاد العالم المختلفة الاستعداد الطيب لتطبيقها باخلاص وشجاعة لكتب التاريخ صفحة مغايرة لما نشاهده الآن . والأمثلة الدالة على تلك الحقيقة كثيرة ، يكفينى هنا تقديم واحد منها لما فيه من كبير الدلالة على ما يمكن تحقيقه من مزايا بالتعاون بين الدول فى الميدان الاقتصادى . ففى سنة ١٩٤٦ ذهبت بعثة من المهندسين البريطانيين إلى النرويج لدراسة موضوع نقل القوى الكهربائية وبصفة خاصة الاحتمالات المختلفة لنقل القوة الكهربائية الأيدروليكية من النرويج إلى بريطانيا بوساطة سلك (كابل) تحت سطح مياه البحر الشمالى .

ثم أصدرت حكومة النرويج كتاباً أبيض عن الاحتمالات العملية لتصدير القوة الكهربائية الزائدة عن حاجة النرويج إلى بريطانيا . وتتبين أهمية هذا المشروع لو عرف أن مجموع مصادر القوة الكهربائية فى النرويج التى يمكنها إعطاء ثمانين ألف مليون من « ساعات الكيلو وات » فى العالم لم يكن قد استغل منها سوى ١٣,٧٥ مليون أو ١٦ فى المائة فقط من المجموع . ويفرض أن التوسع فى استعمال الكهرباء لأغراض النرويج نفسها يحتاج إلى مثل هذا

الرقم فان الباقى (أكثر من خمسين ألف مليون) يوازى ثلثى المقدرة الانتاجية الاحتمالية للنرويج ، إذا ما أريد الاستفادة منه فلا بد من نقله إلى خارج تلك البلاد .

وليس نقل القوى الكهربائية إلى خارج حدود البلاد المنتجة لها جديداً ؛ فالدنمارك تستورد الكهرباء من السويد ، وسويسرا تصدر كمية كبيرة من الكهرباء إلى فرنسا وإلى ألمانيا، كما أن نقل الكهرباء مسافات شاسعة (كالمسافة بين النرويج وبين بريطانيا) لا يخرجها عن دائرة الاحتمالات الاقتصادية الناجحة .

ولكن الاعتبارات الاقتصادية ليست وحدها — مع كل أسف — هى التى توجه سياسات الدول ، بل لعلها ليست أهم العوامل التى تسيطر على تلك السياسات ؛ فهناك النزعات الوطنية الضيقة الأفق وما يقترن بها من تنافس بين دول العالم وشعوبه . وكثيراً ماطغت تلك الاعتبارات على العوامل الاقتصادية البحتة فجذبت الدول بعيداً عن الطرق التى فيها مصلحتها الأكيدة إلى طرق غيرها محفوفة بأشد المخاطر . ولقد أثبتت حوادث التاريخ أن المحن القاسية التى صادفتها شعوب العالم من جراء تجاهل العوامل الاقتصادية لم تفلح فى شفاء تلك الشعوب من أحقادها المتأصلة ولا فى تنبيهها إلى خطر السياسات التى تدفع بها إليها نزعاتها الوطنية . ولسنا فى حاجة إلى أمثلة جديدة على صدق مانزعم ؛ فان فى مقدمة الأسباب التى تذكر للاعتراض على مشروع نقل القوة الكهربائية من النرويج إلى بريطانيا — مع زيادتها عن حاجة الأولى ومسيس حاجة الثانية إليها — أن الدولة الموردة للقوة قد تقطعها عن الدولة المستوردة لها إذا توترت العلاقات بينهما ، وأن القوة قد توقف بالمرة فى حالة اغارة دولة أجنبية على البلد المورد لها أو اعتداء غواصات بند معاد على الأسلاك الملقاة فى بحر الشمال .

أمثال هذه الصعوبات كفيلة بشل فكرة التعاون بين دول العالم ، ولكن الحربين القاسيتين اللتين ذاق العالم مرارتهما فى نصف قرن واحد قد حفزتا الدول إلى بذل بعض المحاولات للتقريب بين شعوبها فى الميدان الاقتصادى لما يرجى من هذا التقريب من فوائد للمجموع وعلى أمل أن يترتب على التقرب بين الدول إضعاف العوامل المسببة للحروب .

بذلت الجهود فى أعقاب الحرب العالمية الأولى لتحقيق التعاون بين الدول فى الميدان الاقتصادى . فما كاد مجلس عصبة الأمم يبدأ عمله فى نوفمبر من عام ١٩٢٠ حتى شكل اللجنتين المالية والاقتصادية ، بل لم تنتظر الولايات المتحدة أن تبدأ اللجنتان عملهما فقدمت إلى النمسا ما تحتاج إليه من مساعدات . غير أن هذه الروح الطيبة لم تستمر طويلا إذ لم يصادق الكونجرس على معاهدة الصلح (فرساى) وعلى ميثاق عصبة الأمم ، وتركت الولايات المتحدة أوربا لمواردها وجهودها الخاصة لمعالجة ما خلفته الحرب من تركة ثقيلة — دمار شامل فى شمال فرنسا ، وخسائر كبيرة فى رأسمال ألمانيا البشرى والحيوانى بما خسرته فى الحرب من أرواح وما سلخ عنها من مقاطعات غنية ومستعمرات وما فقدته من أسطولها التجارى ، وجوع وفاقة فى النمسا ، واضطراب اجتماعى فى المجر . هذه أمثلة من المسائل الاقتصادية الخطيرة التى تركت أوربا لمعالجتها بوسائلها الخاصة ودون اعتماد على مساعدة من الخارج ، وبخاصة من الولايات المتحدة ، لا بل أصرت تلك الدولة الكبيرة على وضع حد للتنظيمات الدولية فى الميدان الاقتصادى التى اقتضتها ظروف الحرب ، فأبطل إشراف الحلفاء على التجارة الدولية وعلى توزيع الخامات والأغذية . ومع أن المجلس الاقتصادى الأعلى استمر بعض الوقت ، فقد عدل عن النظام الدولى لتوجيه وتنظيم الانتاج والتبادل الذى ساد بين الفريقين المتحاربين ، وعاد العالم إلى فوضى المنافسة القديمة بين الدول التى ازدادت سوءاً بازدياد الأفكار الوطنية وانهيار عملات معظم البلاد الأوربية .

هكذا كانت الحال إلى سنة ١٩٢٢ عندما بدأت الجهود لدعم اقتصاد شرق أوربا ووسطها . وكان البادئ بالفكرة مستر لويد جورج الذى وضع مشروعا لانشاء هيئة مالية دولية تستعمل أموالها فى تعمير شرق أوربا والروسيا ، وكان كبير وزراء بريطانيا يفكر أيضاً فى تخصيص جانب من أموال التعويضات لذلك الغرض . ولقد وفق لويد جورج فى جذب بريان إلى جانبه لولا أن تدخل ميلران رئيس الجمهورية ، ولم ينقذ الموقف سوى اقتراح عقد مؤتمر لبحث الفكرة ، وقد عقد فى جنوا ولكنه لم يعقد تحت كنف عصبة الأمم . وقد كان لموقف فرنسا وبلجيكا فى المؤتمر أثره فى الاخفاق الذى أصابه ؛ إذ خشيتا أن يكون الغرض منه تعديل التعويضات ولذلك أثارتا موضوع ديون الروسيا ، وفى

الوقت نفسه قاومتا بكل شدة الاعتراف بها . كان لذلك الموقف نتيجة أخرى ، هى التقريب بين الروسيا وبين ألمانيا الذى انتهى بعقد معاهدة رابالو ومن مقتضاها أن يتنزل كل من الطرفين عما يطالب به الآخر من ديون وتعويضات ، فساعدتا بذلك على تنمية التجارة بينهما .

أما عصبة الأمم فقد بدأت من جانبها عمليات الانقاذ المالى باعفاء النمسا من التزاماتها الخاصة بالتعويضات لمدة عشرين سنة ، وبالافراج عن الأصول النمساوية المرهونة ، ثم بتقديم قرض دولى مقداره ٢٧ مليون جنيه استرلينى لتغطية العجز فى ميزانياتها . وتلا تلك العملية المالية عملية أخرى شبيهة بها فى المجر ، وكذلك مساعدة استونيا على وضع عملها على أساس الذهب . وقد وضعت أسس تلك العمليات المالية فى المؤتمر النقدى الذى عقد فى « بروكسل » فى سنة ١٩٢٠ . كما أن موضوع التعويضات عولج بشئ من التقدير العملى فى مشروع داوز .

ولكن تلك الجهود الطيبة نحو التعاون والتفاهم بين الدول فى الميدان الاقتصادى لم تخل من نزعات مضادة فى بعض الأحيان كاحتلال فرنسا للرور فى بداية عام ١٩٢٣ وميل كثير من الدول إلى الاستكفاء الاقتصادى . غير أن عام ١٩٢٤ سجل من جديد الرغبة بين الدول فى التعاون ، وساعد هذا الاتجاه الجديد قيام حكومات من اليسار وبخاصة فى بريطانيا وفى فرنسا ، حتى إنه يمكن اعتبار عام ١٩٢٤ بداية عهد من الرغد بلغ قمته فى سنة ١٩٢٧ . ومع ذلك فقد ظل رجال الاقتصاد فى خشية من نتائج الاتجاهات الوطنية القوية التى كانت تدفع الدول إلى محاولة استغناء بعضها عن بعض فى ميدان الاقتصاد وما تستتبعه تلك السياسة من زيادة الحواجز الجمركية باطراد . ولذلك دعت عصبة الأمم إلى مؤتمر اقتصادى عقد فى جنيف فى تلك السنة بعد أن مهدت له تمهيداً كافياً ، وقد تمخض عن شبه اجماع على ضرورة اتجاه العالم بالتراضى نحو قدر أكبر من حرية التجارة . سجل المؤتمر ذلك الاجماع ولكنه لم يتعد تلك الظاهرة الرائعة ؛ إذ لم تنجح الجهود التى بذلت فى أعقابه لعقد هدنة بين الدول فى شؤون التعريفة الجمركية تتفادى بها أية زيادات فى المستقبل ، فكأن نجاح المؤتمر قد اقتصر على التفاهم الذى تم فى داخله ولكن لم يكن له أثره — مع الأسف — فى سياسة الحكومات ، وبالتالى لم تكن له أية نتيجة عملية .

استمر الرخاء إلى سنة ١٩٢٩ حيث بدأ رد الفعل ، فشاهد العالم فى السنوات التالية موجة من الضيق الاقتصادى لم يعرف حدتها من قبل ، وكان للتعويضات وديون الحرب أثرها فى اشتداد الأزمة التى كان من مظاهرها أن ستين فى المائة من ذهب العالم تكدس فى خزائن البنكين المركزيين فى باريس ونيويورك . ولما كان الفساد قد استفحل إلى حد لا تتسنى معالجته وبخاصة مع الروح السائدة بين شعوب العالم ، فقد أخفقت الجهود التى بذلت لوقف تيار الانهيار الاقتصادى وبخاصة مشروع ينج للتعويضات والمؤتمر الاقتصادى الدولى بلندن فى سنة ١٩٣٣ ، وظل العالم يتعثر فى خطواته إلى أن نشبت الحرب العالمية الثانية بعد مرور أقل من واحد وعشرين عاما على انتهاء الحرب العالمية الأولى ، وعاد التاريخ يكتب الصفحة القديمة من جديد : انقسام العالم إلى كتلتين متطاحنتين ، ومحاولة المسئولين الافادة من دروس الماضى ووضع الأسس المتينة لتعاون مجد بين الدول ، ثم ظهور العقبات القديمة : الأنانية والتنافس بين الأمم وما يصحبهما من سياسات وطنية ضيقة الأفق قصيرة النظر ، واخفاق الجهود التى بذلت لمعالجة صعوبات العالم على أساس دولى .

بدأ التعاون بين ما سمى الديمقراطيات من قبل دخول أمريكا الحرب بالفعل إلى جانب بريطانيا ، وتطور من تقدم السلع والمهمات مقابل اقتضاء قيمها كاملة إلى نوع من المساعدة المجانية تقريباً سميت « الاعارة والتأجير » وهذه تطورت بدورها إلى مساعدة أكثر سخاء سميت « الاعانة والتعمير » وقد انتهت الأخيرة وبشكل فجائى بمجرد انتهاء الحرب فى اليابان .

ولكن تنظيمات من نوع آخر بدأت تتخذ شكلا عمليا فى سنة ١٩٤٤ باتفاقية بريتن وودز التى تضمنت ميثاق صندوق النقد الدولى . والغرض منه معاونة الدول المشتركة فيه على ملافاة الصعوبات المرتبطة بالتبادل التجارى ويشؤون العملة والبنك الدولى للانشاء والتعمير الذى ينم اسمه بشكل واضح عن الغرض من إنشائه .

ولما كادت الحرب تنتهى حتى عاد التفكير إلى تنظيم التجارة بين الدول على أساس التجارة المتعددة النواحى ، والحد من القيود المفروضة على التجارة . ولقد قاد هذه الحركة الولايات المتحدة مع أنها الدولة التى تزعمت حركة وضع القيود على تجارة الدول الأخرى ؛ فوضعت مشروع ميثاق لمؤسسة جديدة

للتجارة الدولية اتخذ الخطوات التقليدية : لجنة تحضيرية فى لندن التأمت فى أكتوبر سنة ١٩٤٦ ثم لجنة تحرير فى نيويورك فى يناير سنة ١٩٤٧ ثم اللجنة التحضيرية مرة أخرى فى جنيف فى أبريل إلى سبتمبر سنة ١٩٤٧ وها هو ذا المؤتمر الدولى مازال منعقداً فى هافانا منذ نوفمبر الماضى لاقرار الصيغة النهائية للميثاق ، وهو محفوف بأشد المخاطر من جراء التباين الظاهر بين مصالح مجموعات الدول المساهمة فيه ، فضلا عن أنه بدأ بداية عرجاء بسبب مقاطعة الروسيا وصديقاتها من الدول له .

هذه هى خلاصة الجهود التى بذلت من قبل نهاية الحرب العالمية الأخيرة لتنظيم شؤون العالم فى الميدان الاقتصادى — جهود قيمة ولا شك يستحق القائمون بها ثناء شعوب العالم وعرفانهم للجميل . ولكن المتتبع لسير الحوادث منذ نهاية الحرب لا يلبث أن يساوره الكثير من الشك فى نجاح المؤسسات التى بذلت تلك الجهود الكبيرة فى وضع مواثيقها . لا لعيب فى تلك المواثيق بل لأن الأمم عادت سيرتها الأولى ونسيت الدروس القاسية التى ألقتها عليها الحرب العوان الأخيرة ولما يمض على نهايتها أكثر من عامين ونصف عام . هكذا كانت سنة الانسان منذ القدم ، وهكذا ستظل حاله فيما يبدو لى ، تطغى الاعتبارات القومية والسياسية لديه على كل اعتبار آخر مهما كانت أهميته ، فيتجاهل المبادئ السامية والمؤسسات الدولية الجليلة الشأن التى ساهم فى وضع أنظمتها . هذا واضح أيما قلبنا النظر ؛ فالانشاء والتعمير ساهم واضعو ميثاق مؤسسته الدولية أنفسهم فى تخطيها والاعتداء على اختصاصها . ودليلى على ذلك مشروع مارشال الذى كثر الحديث عنه أخيراً والذى مازال مآله فى ميزان القدر ، وهو الذى قسم العالم إلى كتلتين : غربية وسلافية . أليس مايهدف إليه الأمريكان بمشروعهم داخلا فى صميم اختصاص البنك الدولى للانشاء والتعمير الذى كانوا أصحاب الفكرة فى تأسيسه ؟ إذن ما الذى حدا بهم إلى أن ينحّوه جانباً ويضعوا مشروعاً للتعمير اقتصر فى النهاية على ست عشرة دولة من بين دول أوربا ؟ وما الحكمة فى هذا الازدواج ؟ وفى تجاهل المؤسسة القائمة ؟ وحتى بفرض أنه سيعهد فى النهاية إلى البنك الدولى بتنفيذ بعض المشروعات المقترحة فان هذا لا ينفى أن القائمين بمشروع مارشال لم يسلكوا الخطة القويمة بطرح فكرتهم على البنك الدولى وبحثها عن طريقه .

وصندوق النقد الدولى ما الذى أفاد منه العالم ؟ لقد كان نصيب آرائه التجاهل بل التحدى على طول الخط ؛ فحيثما أوفد البعثات إلى بعض أعضائه وأشارت بخفض نقدهم كان نصيب تلك البعثات اللوم الشديد من حكومات البلاد التى أوفدت إليها . وحيثما عارض فى الاجراءات التى ارتآها بعض الأعضاء — كفرنسا أخيراً التى نظمت سوقين لعملتها — كان نصيب معارضته التحدى أيضاً .

وهل يرجى للمؤسسة الثالثة — هيئة التجارة الدولية — وهى ستتعرض لشؤون أكثر مساساً بالنزعات الوطنية من الشؤون التى تتناولها المؤسستان السالفتا الذكر ، هل يرجى لها مصير خير من مصير شقيقتيها ؟

الواقع أن سير الحوادث فى السنتين الأخيرتين لا يبشر بنجاح الجهود الدولية التى تبذل لتنظيم شؤون العالم ، حتى لو انصب التنظيم على المسائل الاقتصادية لما لها من ارتباط وثيق بالاعتبارات القومية والسياسية التى لم تظهر شعوب العالم بعدُ استعداداً كافياً لطرحها جانباً وللافادة من المزايا الجمة التى يحققها التعاون بين الأمم ، كما يحقق التعاون بين أفراد الأمة الواحدة الخير لهم جميعا .

ويجب ألا نتوقع أن تكون المؤسسات الأخرى المختصة بتنظيم شؤون العالم الاقتصادية والاجتماعية أوفر حظا من المؤسسات المتقدمة الذكر ؛ فقد أنشئ المجلس الاقتصادى والاجتماعى وأنشأ هو بدوره لجاناً للشؤون الاقتصادية فى الشرق الأقصى وفى أوربا وفى أمريكا الجنوبية ، وهو الآن بصدد اقتراح تشكيل لجنة اقتصادية للشرق الأوسط : لم يحسس العالم بعد بفوائد تلك المؤسسات وتلك اللجان ، إنما طغى على نشاطها ذلك الخلاف والعراك المستحكمان بين دول العالم بل بين أفراد الدولة الواحدة ! فما الذى يرجى عمله فى الصين التى أغرقتها الولايات المتحدة بمئات الملايين من الدولارات الأمريكية — والحال أن أبناءها انقسموا إلى شعبتين تقتتلان علناً ويؤيد كلا منهما إحدى الدول الكبرى . فهناك الجيش الشيوعى وتشمل مناطق نفوذه جزءاً كبيراً من شمال الصين ووراءه الروسيا تؤيده وتساعده . وهناك حكومة نانكين ومن ورائها الولايات المتحدة أو لقد كانت كذلك إلى عهد قريب . والانقسام مازال ضارباً أطنابه فى جزر الهند الشرقية وفى الهند الفرنسية بل فى الهند نفسها ، فما الذى يرجى من لجنة اقتصادية لتلك المنطقة الشاسعة وسط هذه

الظروف سوى الظهور بالقصور والعجز ثم الاخفاق التام فى النهاية ؟

وهل يتصور أن يكون مصير لجنة أوربا غير هذا المصير والحال كما نرى؟ تكتل فى الشرق يقابله مثله فى الغرب ، ونزاع حول المبادئ الاجتماعية فى داخل بعض الدول : فى الشرق وفى الغرب سواء ؛ فهو ظاهر فى اليونان ظهوره فى إيطاليا وفى فرنسا ، كما أن الاعتبارات السياسية تقحم إقحاما فى الشؤون الاقتصادية ، هذا ظاهر أيضاً برغم مايبذل من جهود لاخفائه والاقلال من خطره ، وإلا فلماذا نبتت — وقت بحث مشروع مارشال فى الكونجرس — فكرة اتحاد سياسى لغرب أوربا يمتد إلى سكندناوة نفسها ؟ وبطبيعة الحال بدأت تستبين نتائج إقحام الفكرة السياسية فى المشروعات الاقتصادية ، فأظهرت دول سكندناوة نفورها من الانضمام إلى اتحاد سياسى ، وأظهرت هولاندة وبلجيكا ولوكسمبرج خشيتها من حلف يظن أنه موجه ضد ألمانيا .

ويجب ألا نتوقع فى الظروف الحالية خيراً من هذا المصير للجنة التى يقترح انشاؤها للشرق الأوسط مادامت النزعات السياسية المتعارضة تتجاذبه شرقاً وغرباً ، فى ايران وفى العراق وفى تركيا واليونان وغيرها من بلاد تلك المنطقة .

ليس يرجى للعالم خلاص من الأزمات الحالة به إذا لم يطرح جانبا التفكير الضيق الأفق والناشئ من تشبثه بالأنانية الوطنية ليس يرجى صلاح العالم دوليا إذا لم يكن تفكيره دوليا وإذا لم يترك الجدل حول المبادئ الاجتماعية للمؤسسات الداخلية للدول المختلفة . ولكن هل فى وسع الشيوعى فى الروسيا وفى البلاد الأخرى التى تدين شعوبها بالفكرة الشيوعية ، والاشتراكى فى بريطانيا وغيرها من البلاد التى تتولى شؤونها حكومات اشتراكية ، وصاحب المبادئ الانفرادية فى البلاد التى مازالت ترى خيرها فى ذلك النظام — هل فى وسع هؤلاء وأولئك على تباين مشاربهم واختلاف سيادتهم أن يضع بعضهم يده فى يد البعض الآخر فى الشؤون الدولية التى يعود التعاون فيها بالخير العميم على الجميع ؟ إننا لو بنينا الآمال على احتمال ذلك لطالبنا العالم بما هو فوق مقدوره ، ولكن من يدرى ! فلعل السنين القادمة أن تأتى بما نعتبره نحن من المعجزات .

محمود الدرويش